

بيروت في ٢/٥/٢٠٠٠

كتاب مفتوح

فخامة العماد إميل لحود
رئيس الجمهورية
القصر الجمهوري
بعبدا

الموضوع : هل أصبحت المطالبة بالنزاهة جرماً يعاقب عليه ؟

بعد التحية ، أفيدكم ما يلي :

عندما تسلمتم رئاسة الجمهورية اللبنانية ، تفاعل معظم اللبنانيين خيراً " بنزاهتكم الشخصية ونزاهة رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص ، وأملوا بأن فجر " جديداً للنزاهة سوف يزرغ في لبنان . الا انهم ما يزالون يترقبون تحقق هذا الأمل ولو جزئياً . واليوم ، وعشية الانسحاب الاسرائيلي المرتقب ، فإن لا شيء يحصن البلاد سوى التمسك بالنزاهة لأنها جسر الخلاص إلى المستقبل الذي يأمن فيه اللبنانيون على حقوقهم وحررياتهم ويحققون فيه آمالهم الوطنية المشروعة .

ويوم الجمعة الماضي ، نشرت بعض الصحف ان مدعي عام بيروت السيد جوزف معماري ادعى علي شخصياً " بجرم الذم بالقضاة وأحال إدعاءه إلى قاضي التحقيق الأول ، دون الحصول على الإذن من مجلس نقابة المحامين الذي توجبه الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون تنظيم مهنة المحاماة . وقد قال لي السيد معماري هاتفياً " فيما بعد انه أسند ادعاءه إلى كلام نسبته إليّ جريدة "الشرق" وأنه اعتبر أن خبر " الشرق " يشكل جرماً مشهوداً واعتبر نفسه بالتالي في حلّ من طلب الاذن بالملاحقة واحالني إلى قاضي التحقيق بموجب ورقة طلب ! وبالطبع فإن هذا الزعم هو مخالف للقانون. لذا فإنني قمت ، وبواسطة فاكس عاجل ، بلفت انتباه السادة نقيب ومجلس نقابة المحامين في بيروت إلى هذا الانتهاك الفاضح والصريح للحصانة المهنية ولاحكام القانون مما يؤلف سابقة خطيرة لا يجوز السكوت عنها .

فخامة الرئيس :

إنه لندير جديد سيء ومما يخيب البقية الباقية من آمال اللبنانيين ، أن تعتبر المطالبة بالنزاهة ، في عهدكم وفي ظل حكومة الرئيس الحص ، جرماً" يعاقب عليه القانون !

وإنه لمن العجيب ان الجهات المسؤولة تمتنع عن التحقيق في الوقائع المعززة بالمستندات التي أعلنت عنها والتي تثبت أن نفراً" من القضاة يعانون من أزمة النزاهة وان العدد الأكبر من القضاة هم ضحايا التمييز والضغط الرسمية بمختلف الوسائل ومنها اعطاء أو حجب التعويضات الإضافية السخية . وان أي منصف لا يمكن ان يرى في مداخلتي سوى الدفاع عن القضاء لا سيما وأن غالبية القضاة يعانون من هذه الاوضاع وكثرتهم من رأيي .

فخامة الرئيس :

أن عشرات الآلاف من المحامين والمتقاضين يتألمون ، وهم يتضررون معنوياً ومادياً" من استمرار هذه الأوضاع السيئة ، وكذلك الاقتصاد الوطني وسمعة الحكومة اللبنانية داخلياً ودولياً" . لذا فإنني أناشدكم بضم صوتكم إلى صوتي في المطالبة بالنزاهة والاصلاح القضائي والدفاع عن حقوق الانسان والحقوق المدنية والدستورية . واطالبكم بوضع حد حاسم لهذا الانتهاك الفاضح بإصدار مرسوم بنقل مدعي عام بيروت وفتح تحقيق معه ، وبإعطاء التعليمات لمن يلزم بالرجوع عن هذا الخطأ الفظيع ، وبطلب استقالة وزير العدل لأنه يتحمل المسؤولية السياسية والادارية عنه .

المحامي

مع قبول وافر الاعتبار .

الدكتور محمد مغربي